نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 38 الأحد 19 تموز 2026 | 12 صفحة

السوريون في ألمانيا بين فرص الاندماج وتحديات الطريق 8

3
إحداثيات سورية الجديدة وفق المتحولات الدولية

سوريا... من ساحة حرب إلى لاعب يساهم في رسم ملامح الشرق الأوسط؟

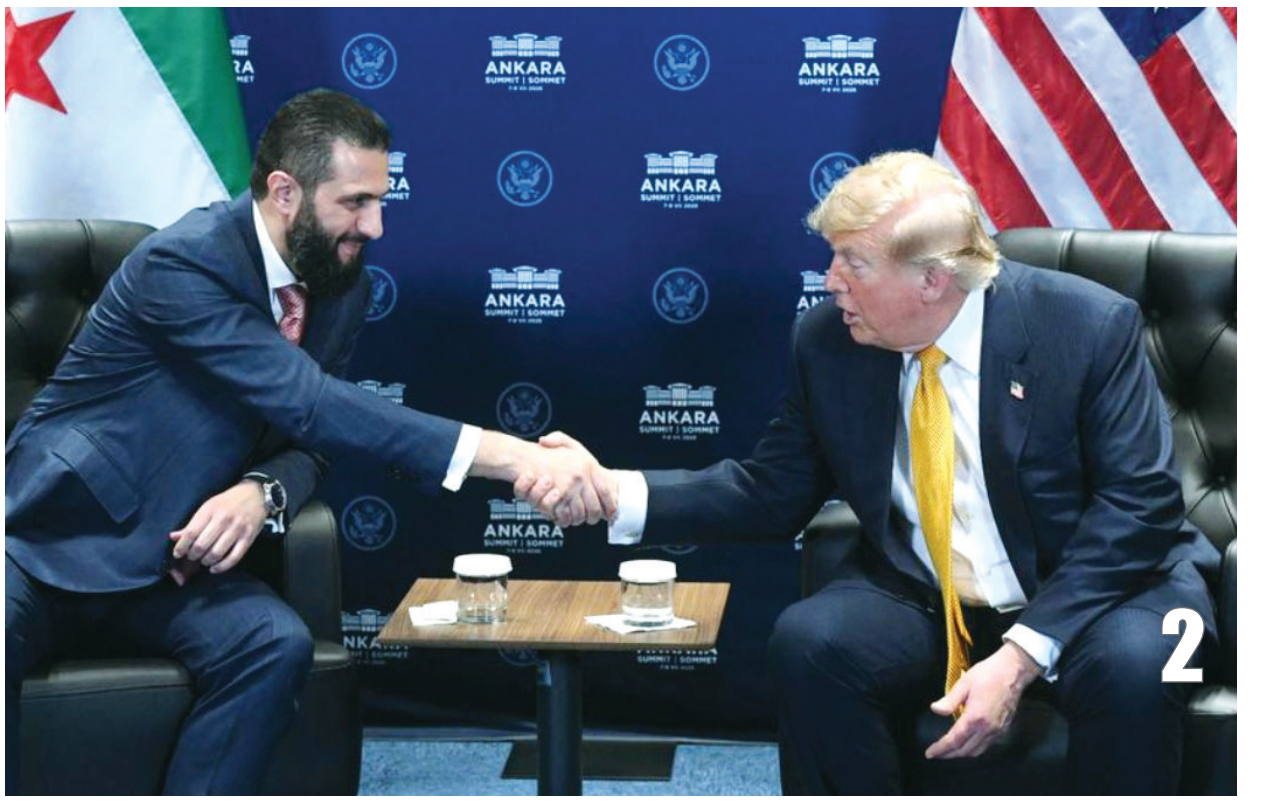

2

6
تحت قبة البرلمان.. آفاق واعدة وآمال موعودة

9
الإصلاح الاقتصادي محرك التنمية والتطور

4
حماية الملكية الخاصة أمر مقدس..

الافتتاحية

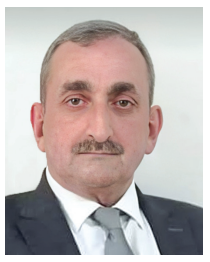

الأحزاب السياسية وضرورتها التاريخية

أسامة آغي

شهد تشكيل مجلس الشعب السوري حملة إعلامية محدودة ترفض أن يتكون مجلس الشعب السوري الانتقالي إلا من شخصيات فردية تمثّل نفسها، رغم أن المجلس يجب أن يكون تعبيراً عن كل القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد.

وباعتبار أن الأحزاب التي كانت تعمل بصورة أو أخرى في ظلّ نظام الإبادة الأسدي قد اعتبرت جزءاً من بنية الواقع السياسي الذي فرضه ذلك النظام، فإن القيادة السياسية للعهد الجديد أصدرت قرارات تمنع بموجبها هذه الأحزاب من معاودة نشاطها السياسي.

لكن القول بعدم أهمية وضرورة وجود أحزاب سياسية هو قول يجانب حقيقة التطور التاريخي للبنى الاجتماعية في أي مجتمع في العالم، فالأحزاب ليست بنىً منغلقة على نفسها وبرامجها، وبالتالي لا حاجة للمجتمع لوجودها كما يردد بعضهم. فمثل هذا القول يتسم بجهل فكري سياسي يتنكّر لوجود بنى مختلفة في المجتمع أي مجتمع في العالم.

فلو نظرنا للمجتمع السوري حالياً، لرأينا أن هذا المجتمع يتكون من قوى اجتماعية مختلفة يحددها طبيعة علاقتها بالإنتاج الاقتصادي، سواء كان هذا الإنتاج زراعياً محدوداً أو واسعاً، أو كان إنتاجاً صناعياً، أو كان دوره في العملية الاقتصادية الوطنية قطاع خدمات مختلفة.

فكيف يمكن إهمال التمثيلات السياسية للقوى الاجتماعية مع وجود تباينات واسعة على مستوى مصالحها ومستواها المعيشي.

لذلك يمكننا القول في ضوء هذه المقاربة، أن الأحزاب لا تنشأ بقرارات من الحكومات، بل تنشأ كضرورة تاريخية لتمثيل مصالح الفئات الاجتماعية، هذه الفئات لن تنتظر كثيراً لأن تشكّل أحزابها عبر قانون للأحزاب، لكن هذا القانون ضروري لتنظيم الحياة السياسية تحت سقف دستور وطني يسمح بالتنافس السياسي وفق برامج سياسية تستهدف البنى الاجتماعية في البلاد.

إن من يدعو إلى تجاهل وجود قانون للأحزاب في سوريا هو شخص لا يريد أن يقرأ حركة الواقع على كل أصعدته، وإنما يريد تطبيق فكرة لا أحد يعرف كيف هيمنت على وعيه الفكري السياسي.

إن أهم أولويّات مجلس الشعب الجديد هو السعي لكتابة دستور سوريا الجديدة، وإقرار قوانين تتعلق بحرية تشكيل أحزاب وطنية، وبإصدار قوانين ترسّخ الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الإعلام الوطني، وإن التأخر في ذلك أو المماطلة في الاعتراف بهذه الحقوق إنما يراكم من الاحتقان الاجتماعي وهذا باعتقادنا لا تريده قيادة العهد الجديد برئاسة الرئيس أحمد الشرع.

سوريا... من ساحة حرب إلى لاعب يساهم في رسم ملامح الشرق الأوسط؟

صفوان جمو

خلال أشهر قليلة، تغيّرت صورة سورية بشكل لافت. فمن بلد أنهكته الحرب، أصبحت في قلب حراك سياسي متسارع. البداية كانت مع زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى دمشق، رغم التفجيرات الإرهابية التي استهدفت العاصمة في محاولة لإرباك الزيارة وإيصال رسالة بأن سوريا ما تزال غير مستقرة. إلا أن الزيارة استمرت كما خُطط لها.

ولم يمر وقت طويل حتى جاء اللقاء الرابع بين الرئيس أحمد الشرع والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ليتحول هذا الانفتاح إلى خطوة سياسية أكثر وضوحاً، بإعلان واشنطن رفع سوريا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، مع حديث ترامب عن أن سوريا أصبحت «بلداً مستقراً». كما تعكس التحركات التركية والأمريكية والأوروبية خلال الفترة الأخيرة قناعة متزايدة بأن استقرار سوريا لم يعد شأناً سورياً فحسب، بل أصبح جزءاً من استقرار المنطقة، وأن أنقرة ستكون شريكاً رئيسياً في ملفات الأمن، ومكافحة الإرهاب، واستقرار الحدود، وإعادة دمج سوريا في محيطها الإقليمي.

ولم يكن هذا التحول وليد اللحظة، بل جاء بعد أن طوت سوريا في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 صفحة التنظيمات الإرهابية التي سيطرت لسنوات على أجزاء واسعة من البلاد، وبدأت تستعيد سيادة الدولة على أراضيها. ومع تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة، والضربات التي أضعفت حزب الله، بدأت خريطة التوازنات الإقليمية تتغير، وبرزت دمشق من جديد باعتبارها طرفاً يمكن أن يساهم في استقرار المشرق، وليس مجرد ساحة للصراعات.

لكن أي دور إقليمي لا يبدأ من الخارج، بل من الداخل، فلا يمكن لدولة أن تؤثر في محيطها إذا كانت ملفاتها الداخلية ما تزال عالقة، وفي مقدمة هذه الملفات إطلاق مبادرة وطنية تعيد محافظة السويداء إلى حضن الدولة بالحوار والشراكة، بما يحفظ هيبة الدولة وحقوق المواطنين، لأن استمرار هذا الملف مفتوحاً يضعف أي دور إقليمي يمكن أن تنهض به سوريا.

ولا يقل أهمية الإسراع في انطلاق مجلس الشعب، فوجود مؤسسة تشريعية فاعلة يمنح المرحلة الانتقالية شرعية أكبر، ويوسع المشاركة السياسية، ويبعث برسالة طمأنة إلى الداخل والخارج بأن الدولة تستكمل مؤسساتها وفق رؤية واضحة وجدول زمني محدد.

وإذا كانت التطورات السياسية قد فتحت أمام دمشق نافذة واسعة، فإن نجاحها سيبقى مرتبطاً أولاً بما يلمسه السوريون في حياتهم اليومية. فتحريك عجلة الإنتاج، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، ليست مجرد أهداف اقتصادية، بل هي الأساس

> أي دور إقليمي لا يبدأ من الخارج، بل من الداخل فلا يمكن لدولة أن تؤثر في محيطها إذا كانت ملفاتها الداخلية ما تزال عالقة.

الذي تُبنى عليه قوة الدولة ونفوذها. فالدول لا تقود أقاليمها بالسياسة وحدها، بل باقتصاد قوي يمنحها الاستقرار والقدرة على التأثير.

لهذا، ربما لم يعد السؤال: هل عادت سوريا إلى المجتمع الدولي؟ بل: هل تستطيع تحويل هذا الزخم السياسي إلى مشروع دولة ناجح؟ فالتحديات الداخلية ما تزال كبيرة، من استكمال بناء المؤسسات، إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وتسريع الإصلاح الاقتصادي، وترسيخ سيادة القانون. صحيح أن الظروف الإقليمية والدولية تبدو اليوم أكثر ملاءمة من أي وقت مضى، لكن الفرص وحدها لا تصنع النجاح، بل تحتاج إلى إدارة كفوءة، وقرارات شجاعة، ورؤية واضحة. فإذا نجحت سوريا في الوفاء بهذه الاستحقاقات، فقد تستعيد مكانتها كدولة محورية في المشرق. أما إذا تعثرت، فقد يبقى هذا الزخم السياسي مجرد فرصة تاريخية لم تكتمل.

إحداثيات سورية الجديدة وفق المتحولات الدولية

أنس الحراكي

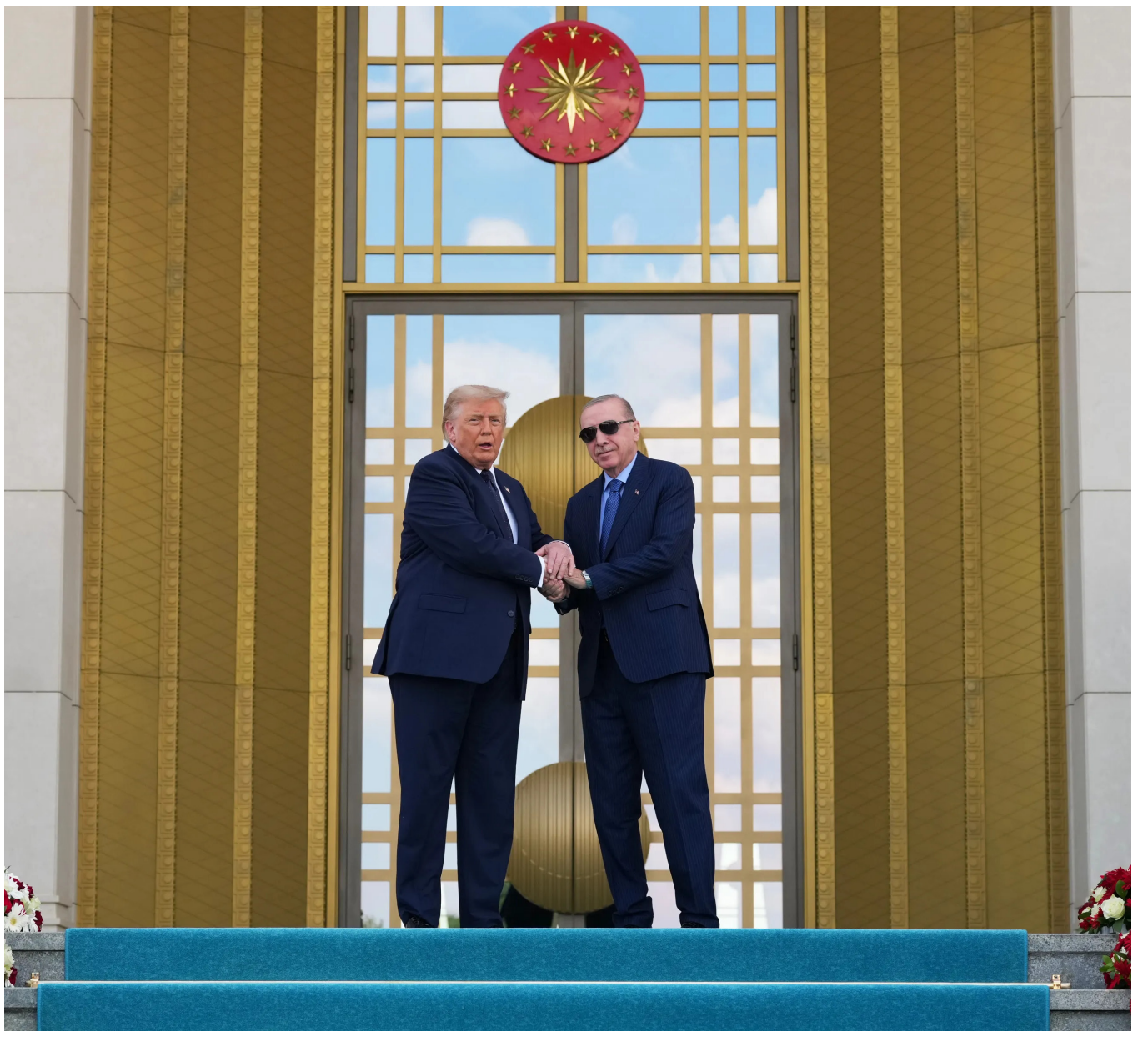

العالم في صيرورة مستمرة تحركه المصالح، وحركته صراع ولو بأشكال مختلفة وإن آلية هذه الحركة هي الاستقطاب بجملة متكاملة من التجاذب والتوافق والتلاقي والتنافر والتعاكس وقد يتراوح ذلك بين التماهي والتحارب.

وقد حدثت الحرب في أوكرانيا وهي نقطة فاصلة وإن بعدها يختلف عما كان قبلها وقد نتج عنها ما قد أسميته حينذاك (انفجار التوافق الدولي) ونحن في سورية مثلاً كان التوافق الدولي يعادي مصالحنا ويضر بها، فقد التقت مصلحة الجميع على المحافظة على النظام السوري السابق رغم جرائمه أما عندما انفجر هذا التوافق، تنافرت المصالح، واقتضت مصلحة الأقوياء إزالة النظام السوري ومع تطوّر حرب أوكرانيا واستجابة لمتطلباتها فقد قرر الأقوياء مايلي:

أولاً: إضعاف إيران وتفكيك حلفها وإزالة أجنحتها لأنها حاولت التفلت من السيطرة الأمريكية واستغلال الحرب للتحالف مع روسيا ومساندتها، وعليه فقد تم تدمير حزب إيران اللبناني وإضعاف ميليشياتها في العراق واليمن ثم تم ضرب إيران وتدميرها وتقليم أظافرها.

ثانياً: برزت أهمية تركيا نظراً موقعها الجغرافي وقدراتها العسكرية، وتقديراً أو توخياً لدور حاسم يمكن أن تلعبه، وأصبح المتصارعون يتسابقون لجذبها والتحالف معها، وانتهت الاتفاقات والمخططات والمناورات ضدها وانقلب الأمر إلى محاولات تخادم معها.

ثالثاً: تم تجميد مشروع كوردستان الكبرى، لاسترضاء تركيا وعدم معاداتها.

رابعاً: حدث تغيير استراتيجي عميق في السياسات والخطط الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط واستجد مايلي:

1. تبلورت تسمية الشرق الأوسط الجديد وتعني شكلاً جديداً مختلفا لتوازن القوى وللخرائط الجيوسياسية.
2. نتيجة لمتطلبات الصراع الدولي القائم وتداعياته وتشابكاته الإقليمية، فقد قرّر الأمريكان تقليص دور ونشاط الكيان الإسرائيلي، ونوضّح بأن سبب حرب أوكرانيا الفعلي هو اتفاق روسيا مع الصين على توريد النفط والغاز من روسيا لصالح الصين على أن يتم الدفع باليورو بدلاً من الدولار الأمريكي، وهذه بادرة تحالف اقتصادي عملاق ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والصين هي الصلب الاقتصادي لهذا التحالف وهناك سعي جاد لدمج أوروبا وانتزاعها من الضفة الأمريكية، وتوازى ذلك مع خطة إسرائيلية تقوم على إنشاء خطوط نقل تجاري حديثة تمتد من الإمارات العربية وصولاً إلى ساحل فلسطين على البحر الأبيض المتوسط وهدفها وصل الصين مع أوروبا وتكثيف التبادل التجاري بينهما، ولكن هذا يصطدم مع المصالح الأمريكية، ولأسباب أخرى مثل وجود مصالح أمريكية اقتصادية أو دفاعية مع دول شرق أوسطية أخرى تفوق المصالح مع إسرائيل، ولعدم وجود جدوى أو مبرر لتعدي إسرائيل على بلدان أخرى مثل سورية أو غيرها فقد تقرّر تحجيم إسرائيل.
3. قرر الأمريكان دعم وتسريع إنشاء خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز العربيين إلى أوروبا مروراً بسورية وتركيا بهدف إضعاف روسيا وحجب جزء كبير من النفط العربي عن الصين أو رفع تكلفته، وإبعاد فكرة جنوح الأوربيين بعد دروس وعِبر الحرب في أوكرانيا.
4. قرر الأمريكان التمسك بالطريق التجاري القديم بين أوربا والمشرق العربي عبر سوريا ثم تركيا وحجبه عبر إسرائيل، وكذلك مد خطوط نقل النفط.

خامساً: استمرت الحرب بمركزيتها، فتقرر انعقاد قمّة استثنائية لحلف شمال الأطلسي في أنقرة وارتفعت أسهم تركيا واكتسبت أوراق قوة داخل الحلف وخارجه.

أما بخصوص الشأن السوري فقد تلقت سورية دعوة لحضور فعاليات القمة وهذه سابقة ملفتة ودافع ذلك هو توجيه رسالة ساخنة إلى روسيا، وقد حضر الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع فعاليات القمة، وخلالها تحدث الرئيس الأمريكي ترامب أمام الشرع بحديث بدا مثيراً حيث كرّر القول بأن الأمريكان هم من وضعوا أحمد الشرع في منصبه، ولكن في الحقيقة كلام ترامب لم يكن موجّهاً لا للسوريين ولا للشرع بل كان رسائل لأطراف عديدة، فهي رسائل تهديد ضد روسيا وملخصها أن سورية تخضع لنفوذ الأمريكان وسيتم اقتلاع روسيا مجاملةً لتركيا لأنها كانت ومازالت مشاركة ولاعبة فعالة في الساحة السورية أما الحديث بخصوص الجولان السوري والسيادة عليه فقد أراد بها ضبط الأوضاع وفق اتفاقية هدنة 1974 والاستمرار على ما يجري منذ عقود رغم أنه يعني احتلال إسرائيل للجولان وكذلك التلويح لكثير من الدول أن أمريكا قادرة على تجسيد سيناريو فنزويلا أو نظام الأسد.

نعم، والآن وبعد استعراض واستقراء جميع المعطيات والمعادلات أين هو موقع سورية الجديدة؟

يجب علينا أن نستنتج بأن المعطيات لصالحنا ونتصرف بثبات ونعي بأننا نمتلك أوراقاً قوية وقابلة للتسييل.

> نحن في سورية كان التوافق الدولي يعادي مصالحنا ويضر بها فقد التقت مصلحة الجميع على المحافظة على النظام السوري السابق رغم جرائمه.

حمايــة الملكيــة الخاصــة أمــر مقــدس..

د. حسين مرهج عمّاش

> أي دولة تضيع فيها حقوق مواطنيها على يد الحكومات الوطنية هو مقدمة لخراب الأوطان ولا شك في ذلك لمن يعتبر.

1 - ضياع الحقوق هو ضياع الدولة السورية

يوماً وراء يوم تتغول الحكومات السورية على حقوق مواطنيها وتسلبهم أملاكهم من خلال تبريرات يسمونها (أمنية) غير قابلة حتى للنقاش.

بالتأكيد أي دولة تضيع فيها حقوق مواطنيها على يد الحكومات الوطنية هو مقدمة لخراب الأوطان ولا شك في ذلك لمن يعتبر.

2 - حفظ الحقوق مثل رد الحقوق

أعلنت الحكومة الانتقالية بعد سقوط النظام البائد أنها ستعمل على رد حقوق الناس المظلومين، وهو توجه رائع وأخلاقي لا مثيل له، وبعث الأمل في نفوس كثير من السوريين.

والمفاجأة أن الحكومة لم ترد أياً من الحقوق المغتصبة (إلا عدد قليل ممن لهم علاقات نافذة مع أصحاب القرار) بل إنها عززت قوانين وإجراءات سنها النظام البائد في تقييد حق الملكية الخاصة، أي الحصول على كلمة (لا مانع) بموافقة أجهزة الأمن.

إنه تغول جديد وهو نفس الأسلوب الذي اتبعه الأسد الأب ثم الابن في مصادرة حق السوري في التصرف بملكه.

فعلياً فشلت هذه الحكومة في رد الحقوق بل تراجعت على مستوى حمايتها عندما أصرت على عدم التصرف إلا بعد الموافقة الأمنية، والتبرير الجاهز هو لمنع الفلول من سرقة حقوق الناس. وهي كلمة حق أريد بها باطل، وهناك ألف وسيلة مباشرةً لمعرفة الفلول وأملاكهم بدلاً من عقاب كل الناس.

3 - تشتيت وثائق الملكية

يعاني السوريون من تثبيت حقوقهم، إذ إن الحكومات المتعاقبة عملت على خلق أنواع متباينة من وثائق الملكية بعيداً عن سند الملكية (الطابو) لإرباك السوريين دوما:

- وثيقة الطابو وهي النموذج الأكثر شيوعا والوحيد المقبول لدى دوائر الحكومة، ولكن هذا السند لا يغطي أكثر من 50% من الملكيات الخاصة بسورية.
- وثائق ملكية صادرة عن الجمعيات والمؤسسة العامة للإسكان وهي بالملايين.
- وثائق ملكيات على الشيوع في الأراضي الزراعية في أغلب الريف السوري.
- وثائق ملكيات بقرار محكمه، وخاصة في المناطق العشوائية وبعض المناطق الريفية.

هذا التصرف الحكومي منذ عقود قصد به تشتيت الوثائق وجهود الأفراد هو نوع رديء آخر من الإضرار بالمواطن لعدم تمكنه من التصرف بأملاكه.

4 - سردية الحجز الاحتياطي

وهي عادة وسيلة قانونية في التقاضي بالحجز على الأملاك الخاصة لحفظ حقوق المتخاصمين. ولكنها أصبحت بيد الحكومة سيفاً مسلطاً على حقوق الملكية عامة. وبعد أن كان خياراً احتياطياً أمام الدولة أصبح وسيلة يومية لمعاقبة الخصوم ولمعاقبة المواطنين أيضاً.

زبدة الكلام - اتقوا الله فيمن تحكمون

نداء إلى حكومة الجمهورية العربية السورية التي لا تسمع النداء عن قصد والتي ندعي أنها تملك الحكمة والمعرفة: توقفي فوراً عن تقليد من سبقك من الحكام الطغاة.

صيانة الملكية الخاصة هي حق مقدس للناس، وواجب على الحاكم حمايته عند كل الأمم. لماذا لا تقلدين يا حكومة الطيب من ممارسات العالم وتحمي أملاك الناس، حتى لو كانوا خصوماً إلا بالحق.

لا يجوز معاقبة كل الناس من أجل اصطياد مجرم واحد نعرفه ونعرف عنوانه.

من أجرم يتحمل وزره كاملاً وحده، ولا ضرار على سواه.

ضحايا وبحارة مصابين في استهداف روسي للباخرة التجارية "عايدة"

سوريون ضحايا لقمة العيش في البحر الأسود

نورس محمد علي

«عايدة» الاسم الذي أصبح حديث السوريين ويتردد صداه في كل مكان حتى على وسائل التواصل الاجتماعية، وهو ليس اسم فتاة أو سيدة سورية تشغل فكر أهالي هذا البلد المنكوب بجمالها وسحرها وإنما ارتبط بالموت والتضحية لأجل لقمة العيش.

حيث تقول الأخبار إن حصيلة ضحايا الاستهداف الروسي الذي تعرضت له الباخرة التجارية «عايدة» التي يملكها ويديرها سوريون أثناء رسوها في أحد الموانئ الأوكرانية ارتفع إلى خمسة ضحايا وعشرة مصابين، فبعد أن كان الإجرام الروسي على الأراضي السورية بات اليوم في المياه البحرية، وقد وصفها المتابعون بأنها واحدة من أكثر الحوادث دموية التي تطال طواقم السفن التجارية.

وتنوه المعلومات الواردة والتي تناولتها صفحات التواصل الاجتماعية إلى أن من بين الضحايا أربعة بحارة سوريين وبحار مصري، فيما أُصيب عشرة من أفراد الطاقم بجروح متفاوتة، حيث نُقل معظمهم إلى المستشفيات، بينما يخضع عدد منهم للعلاج في أقسام العناية المركزة.

وتعمل فرق الإنقاذ والسلطات المختصة في موقع الاستهداف على البحث عن مزيد من الضحايا والمصابين بالتوازي مع عمليات تقييم الأضرار واستكمال التحقيقات وجمع المعلومات المتعلقة بملابسات الهجوم الدموي الغادر.

سوريا تعيش حالة حزن كبيرة ومناشدات شعبية لتدخل الجهات الرسمية المعنية لإنقاذ الطاقم السوري وإعادة أفراده إلى ذويهم، مع التشديد على حماية البحارة السوريين العاملين على متن السفن التجارية، في ظل تكرار استهداف السفن داخل الموانئ الأوكرانية، فهم ضحايا لقمة العيش.

وقد علت المناشدات الشعبية مطالبة بالتحرك الرسمي العاجل عبر القنوات الدبلوماسية والمنظمات الدولية لوقف استهداف السفن التجارية التي يعمل على متنها بحارة سوريون، مع توثيق هذه الاعتداءات ومتابعتها قانونياً، إلى جانب تقديم الدعم والرعاية للمصابين وأسر الضحايا الذين يؤدون مهاماً تجارية إنسانية لاستمرار حركة الملاحة والإمدادات، استناداً إلى القانون الدولي الإنساني والقانون البحري الدولي اللذان يكفلان حماية البحارة ويُلزمان أطراف النزاعات بتجنيبهم أخطار العمليات العسكرية.

تحت قبة البرلمان.. آفاق واعدة وآمال موعودة

د. محمد حبش

الوطن العسكري مأزوم ومتربص والثورة مرحلة لا بد أن تتطور إلى ثقافة الدولة حيث تسود شرعة القانون ومؤسسة الشورى مكان المحارب المقاتل.

أقسم أعضاء مجلس الشعب على أداء مهامهم بإخلاص وأمانة، وبدأ مشوار جديد في العمل التشريعي في سورية. وأجدها مناسبة لأقدم للزملاء الجدد أطيب التهنئة بمسؤولياتهم الجديدة، وأهنئهم فرداً فرداً بالوصول إلى مجلس الشعب، وأرجو الله أن يحقق بهم الآمال.

والملاحظات كثيرة بالطبع وأولها القسم الدستوري الذي يفترض أن ينص على حماية الجمهورية السورية والإيمان بها وطناً لكل أهله، ولكن ذلك لا يلغي مسؤولية الأمة في الوعي بهذه الحقوق الرائعة للشعب السوري العظيم.

أهم استحقاقات المجلس في رأيي هو ولادة المؤسسة المدنية الأهم في الدولة السورية، لقد عرف السوريون منذ انتصار الثورة المجلس العسكري الذي أعلن قائد إدارة العلميات رئيساً للجمهورية العربية السورية، ولا زال الشعب يعيش أجواء النصر وظروفه ويقدم أعذاره للمحاربين وفاء لما أنجزوه من خلاص كبير من أعتى أنظمة الدكتاتورية والقمع في القرن الحادي والعشرين.

ولكن استمرار صوت الثورة والمعركة في كل مكان يعطل الحياة المدنية، ويقدم صورة لسورية كمجتمع محارب مقاتل، لا يغمد سيفه ولا ينزل عن حصانه، ولا يزال يتربص لأعداء الثورة في كل كور ودور، ولن يغمد السيف إلا في أعناق أولئك الذين تآمروا مع الاستبداد في معاناة الشعب السوري..

إن ثقافة كهذه تجعل الوطن مستنفراً سبعة على أربعة وعشرين، ستحول بكل تأكيد دون قيام نهضة تنموية حقيقية، وهي بالغة التأثير على الاستثمار الوافد . فلا أحد يستثمر في أصوات المعارك وصيحات الثورة، فالاستثمار يبحث عن نظام مدني، ومؤسسة تشريعية مرنة وقوية، تواكب حاجاته وتوفر حمايته القانونية والمدنية.

في تقديري فإن أول مسؤوليات البرلمان الجديد هي تعزيز الحياة المدنية، وتحييد العسكر عن مرافق كثيرة في الدولة لصالح المدنيين، والإعلان عن سيادة القانون بدلاً من سيادة الثورة.

قد تبدو هذه المصارحات صادمة لبعضهم ولكن علينا أن نقول الحقيقة دون زخرفة، فالوطن العسكري مأزوم ومتربص، والثورة مرحلة لا بد أن تتطور إلى ثقافة الدولة حيث تسود شرعة القانون ومؤسسة الشورى مكان المحارب المقاتل مهما كان نبيلاً ومخلصاً ونقياً.

قوانين كثيرة تنتظر المجلس التشريعي، ولكن يجب أن نعلم أنهم لا يبدؤون من الصفر، فهناك تراث تشريعي كبير أنجزه أسلافهم بإخلاص وخبرة، ومن الضروري أن نراقب فيه أثر الاستبداد ونطهره من مفاعيله، ويجب أن نتخلص من فكرة تخوين الماضي كله، إلى منطق القرآن الكريم: نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم، فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض.

وأول القوانين التي يحتاجها الناس هي تلك التي تعالج حاجات الطعام والغذاء والمساء وتقف في وجه تغول أسعار الطاقة، وهو الأمر الذي عجزت وزارة الطاقة بمفردها عن حله، ولكنها عبر آليات دستورية وتشريعية يمكن أن تتشارك مع هيئات أخرى في المجتمع للوصول إلى حلول توقف عناء الناس وتساعدهم على مواجهة قهر الحياة ومظالمها.

أما القانون الذي أمنحه الأولوية فهو قانون تجريم خطاب الكراهية والتحريض الديني والطائفي والمذهبي، وهذا القانون يشكل أولوية لشعب خار من حرب طاحنة أريقت فيها الدماء، واستعمل المحارب فيها أشد ما في مخزونه من خطاب الكراهية، وأسوأ ما في تاريخه من عنف وقهر، وهذا من طبائع الثورة وعاداتها، ولكنه بعد الثورة يشكل مقتلاً للحياة الكريمة المستقرة، وللسلم الأهلي.

لقد بدأت مجالس السلم الأهلي بالتوازي مع انطلاق مجلس الشعب، وستعقد جولة ثانية من مؤتمر السلم الأهلي خلال الشهر القادم، ويشكل مطلب قانون تجريم خطاب الكراهية أهم مخرجات المؤتمر في جولاته المتتالية، وهو ما يوفره الإعلان الدستوري الذي نص بوضوح على مساواة المواطنين في الحقوق والكرامة، ومنع الإساءة لها بأي معنى.

آمال كثيرة مطلوبة من النواب الكرام في المجلس الجديد، وآمل أن يستفيدوا من سقف الحرية المتاح في سورية، وأن يدركوا تماماً أنهم باتوا أحراراً في المجلس فلا سلطان لأي هيئة حكومية عليهم، ولا يملك أي مجلس وزاري أو رئاسي أو مخابراتي أو أمني أن يملي عليهم، وهناك جهة واحدة تحاسبهم هي القضاء الدستوري الذي يراقب التزامهم بالقانون، ويحاسبهم وفق القانون.

نحو برلمان يوازن بين التمثيل والخبرة المؤسسية

كيف يمكن إعادة تصميم البرلمان السوري؟

مرعي الرمضان

إذا كانت المشكلة تنبع من جمع مهمتين متعارضتين في مؤسسة واحدة، فإن المنطق الدستوري يدعو إلى توزيعهما بين مؤسستين مختلفتين. ومن هنا تنطلق فكرة البرلمان ذي الغرفتين.

ولا يعني ذلك استيراد نموذج جاهز من الخارج، إذ تختلف أنظمة المجلسين اختلافاً واسعاً بين الدول. المقصود هو الاستفادة من مبدأ أساسي: توزيع المهام بين مؤسستين تتكاملان، بدلاً من أن تتحمل مؤسسة واحدة أعباءً متناقضة.

ببساطة: يبقى المجلس أو البرلمان الغرفة التشريعية الأولى، ويُنتخب أعضاؤه مباشرة على أساس المواطنة الفردية والبرامج السياسية والتنموية.

أما الغرفة الثانية، فتقوم عضويتها أساساً على التمثيل المهني والمؤسسي: النقابات، والجامعات، والغرف الاقتصادية، والهيئات المتخصصة. كما تفسح مجالاً لمؤسسات الوساطة المجتمعية والسلم الأهلي، بما فيها الأطر الاجتماعية المحلية التي تؤدي أدواراً فعلية في حل النزاعات وبناء التوافقات.

فالبنى الاجتماعية في المجتمعات الخارجة من النزاع لا تختفي بمجرد تجاهلها في النصوص القانونية، بل تبقى فاعلاً مؤثراً في الاستقرار المحلي. والتحدي ليس منح أصحاب النفوذ مقاعد دستورية، بل نقل وظائف الوساطة المجتمعية الفعلية من القنوات الشخصية وغير الرسمية إلى أطر مؤسسية قابلة للضبط والمساءلة.

شرعيتان مختلفتان.. داخل دولة واحدة

لا تكمن قيمة نظام الغرفتين في وجود قاعتين للبرلمان، بل في اختلاف قاعدة الشرعية التي تستند إليها كل غرفة.

تستمد الغرفة الأولى شرعيتها من المواطن بوصفه ناخباً فردياً متساوياً، وتمثل الإرادة السياسية العامة. أما الغرفة الثانية، فتستمد شرعيتها من المؤسسات الوسيطة التي ينظم المواطنون من خلالها مصالحهم المهنية والاقتصادية والمجتمعية، وتراجع أثر التشريعات في البنى المؤسسية والاجتماعية للدولة.

الأولى تمثل المواطن في المجال السياسي العام، والثانية تعكس المؤسسات والوظائف التي ينتظم من خلالها المجتمع. والاختلاف بين قاعدتي الشرعية ليس ازدواجاً في السيادة، بل توزيع مؤسسي للمهام داخل دولة واحدة.

ماذا تعلمنا من تجارب المنطقة؟

تكشف تجارب المنطقة أن عبارة «الغرفة الثانية» تخفي نماذج مختلفة في التكوين والوظيفة. ففي الأردن، يبرز الفصل بين البنية التشريعية وبعض مسارات إدارة الاعتبارات الاجتماعية المحلية، وإن اختلفت آلياته عن المقترح هنا. أما المغرب، فيقدم نموذجاً لغرفة ثانية تقوم على تمثيل غير مباشر ومتعدد القواعد، يجمع بين التمثيل الترابي والمهني والاقتصادي والاجتماعي. وفي مصر، يؤدي مجلس الشيوخ دوراً في الدراسة وإبداء الرأي في نطاق من المسائل المحددة دستورياً.

المقصود ليس استنساخ أي نموذج، بل استخلاص درس أساسي: الغرفة الثانية لا ينبغي أن تكون نسخة أخرى من الغرفة الأولى. فإذا مثّلت القواعد نفسها وتنافست على الصلاحيات نفسها، فلن نكون أمام توزيع للمهام، بل أمام مضاعفة للتنافس المؤسسي.

كيف نحمي الغرفة الثانية من الاحتكار؟

هنا يكمن السؤال الأصعب. فإذا احتكرت جهة تنفيذية واحدة اختيار الأعضاء، فلن نكون قد عالجنا احتكار النفوذ، بل نقلناه إلى المؤسسة الدستورية.

لذلك، ينبغي أن يقوم تشكيل الغرفة الثانية على تعدد مصادر الترشيح والانتخاب. تتولى هيئة مستقلة، تُشكّل من مصادر متعددة كالقضاء والتعليم العالي والمجتمع المدني، التحقق من الأهلية ونزاهة الإجراءات، بينما يُحسم الفوز بالمقاعد عبر انتخابات داخل النقابات والغرف المهنية والمؤسسات المعنية.

لكن نجاح النموذج يظل مشروطاً باستقلال هذه المؤسسات نفسها؛ فلا يمكن بناء غرفة مستقلة على نقابات خاضعة أو مؤسسات وسيطة مغلقة. فبناء غرفة ثانية مستقلة يبدأ من وجود مؤسسات وسيطة مستقلة وقابلة للمساءلة.

مراجعة مؤسسية.. لا فيتو سياسي

يبقى السؤال الأكثر حساسية: إذا امتلكت الغرفة الثانية سلطة تعطيل القوانين، ألا تتحول إلى مصدر للشلل؟ وإذا اقتصر دورها على رأي استشاري، فما الذي يجعلها غرفة برلمانية أصلاً؟

يمكن تجاوز هذه الثنائية بمنحها حق المراجعة الإلزامية والتأخير التشريعي المحدود في قضايا يحددها الدستور، مثل الملكية العقارية والأوقاف والأحوال الشخصية والتشريعات المهنية والخطط التنموية الكبرى.

يُحال مشروع القانون إليها إلزامياً، ويكون لها، خلال مدة محددة، حق إعادته إلى مجلس الشعب مرة واحدة، مرفقاً بملاحظات معللة وعلنية. وبعد ذلك يستطيع مجلس الشعب إقراره مجدداً وفق أغلبية يحددها الدستور.

هكذا، لا تملك الغرفة الثانية فيتو يوقف الدولة، لكنها لا تتحول أيضاً إلى مجلس استشاري يمكن تجاهله. قوتها في فرض مراجعة ثانية وجعل تجاهل الاعتراض المؤسسي أكثر كلفة ووضوحاً أمام الرأي العام.

ليست فدرالية ولا محاصصة.. بل تصميم وطني

هل يمهد هذا التصور لمحاصصة طائفية أو إثنية؟ الجواب: لا، لأن المقترح يقوم على معيار وظيفي ومؤسسي موحد، لا على توزيع المقاعد بين الهويات. كما أنه لا يرتبط تلقائياً باللامركزية، فهي مسألة دستورية منفصلة.

وليست الغرفة المقترحة مجلس أعيان تقليدياً؛ فمجرد كون شخص ما شيخ عشيرة أو رجل أعمال نافذاً أو شخصية معروفة لا يمنحه مقعداً. المعيار هو وجود قاعدة تمثيل مؤسسية أو وظيفة وساطة مجتمعية فعلية، وفق شروط معلنة وآليات اختيار قابلة للمراجعة.

المطلوب ليس دسترة النفوذ الاجتماعي، بل تنظيم القنوات التي تسمح بمساءلة أثره.

نافذة تاريخية لا تتكرر

لا يوجد تصميم دستوري خالٍ من المخاطر. فقد تحتكر الغرفة الثانية نخب مهنية مغلقة، أو تدّعي جهات تمثيل المجتمع من دون قاعدة حقيقية. لكن هذه المخاطر تُعالج بقواعد عضوية شفافة، وانتخابات داخلية نزيهة، وتحديد دقيق للاختصاصات.

الدساتير لا تُقاس بعدد موادها، بل بقدرتها على توزيع السلطة بين مؤسسات تؤدي أدواراً واضحة. فالبرلمانات الناجحة لا تقوم على افتراض أن النواب سيكونون دائماً الأفضل، وإنما على تصميم مؤسسي يقلل أثر أخطاء الأفراد.

والسؤال الذي ينبغي أن يسبق كتابة أي دستور ليس: من يفوز بالمقاعد؟ بل: أي نوع من البرلمانات نريد أن يجلس فيه السوريون غداً؟ سوريا اليوم تملك نافذة نادرة لطرح هذا السؤال قبل أن يتحول تصميم السلطة التشريعية إلى أمر واقع يصعب تعديله. فالبرلمانات لا تنجح لأن أعضاءها أفضل، بل لأنها صُممت بحيث لا يُطلب من مؤسسة واحدة أن تمثل كل شيء وتؤدي كل شيء.

> البنى الاجتماعية في المجتمعات الخارجة من النزاع لا تختفي بمجرد تجاهلها في النصوص القانونية.

السوريون في ألمانيا:

بين فرص الاندماج وتحديات الطريق.. ماذا حققت التجربة الألمانية؟ (5/4)

خالد المحمد

بعد سنوات من الوصول، لم يعد السؤال الأساسي بالنسبة لكثير من السوريين في ألمانيا هو كيفية تجاوز مرحلة اللجوء، بل أصبح سؤالاً أكثر ارتباطاً بالحياة اليومية: هل نجحت تجربة الاندماج؟ وهل استطاعت المؤسسات الألمانية تحويل وجود اللاجئين من حالة استقبال مؤقت إلى مسار حقيقي نحو الاستقرار والمشاركة؟

استناداً إلى خبرته في مرافقة اللاجئين والمهاجرين، ومتابعة طلاب التدريب المهني المزدوج وقضايا التعليم والعمل، يرى بشير علي، المرشد التربوي والباحث في قضايا الهجرة والاندماج، أن التجربة الألمانية تحمل جوانب نجاح واضحة، لكنها في الوقت نفسه تكشف عن فجوات ما زالت بحاجة إلى معالجة.

ويؤكد علي أن ألمانيا استثمرت خلال السنوات الماضية موارد مالية ومؤسساتية كبيرة في ملف الاندماج، ونجحت في بناء شبكة واسعة من الخدمات التي تساعد اللاجئين على بدء حياة جديدة.

فمن دورات تعلم اللغة الألمانية، إلى مراكز الاستشارة، وبرامج التدريب المهني، وخدمات البحث عن عمل، وتعديل الشهادات، وترجمة الوثائق، وتقييم المؤهلات الدراسية والمهنية، تشكلت منظومة متكاملة ساعدت آلاف اللاجئين على الانتقال من مرحلة اللجوء إلى مرحلة الاستقرار.

ويرى علي أن أحد أهم عناصر القوة في التجربة الألمانية يتمثل في هذه البنية المؤسسية، التي وفرت للاجئين أكثر من مسار للاندماج. فاللغة تفتح باب التواصل، والتعليم يفتح آفاق التطور، والتدريب المهني يربط الإنسان بسوق العمل، والعمل يمنحه ليس فقط مصدر دخل، بل أيضاً شعوراً بالاستقلال والانتماء والمشاركة داخل المجتمع.

كما يشير إلى أن اللاجئين الذين حصلوا على الاعتراف القانوني أو أحد أشكال الحماية يتمتعون بحقوق مهمة تقترب في كثير من جوانبها من حقوق المواطنين الألمان، مثل الحق في العمل، والتدريب المهني، والدراسة، والرعاية الصحية، والحصول على المساعدات الاجتماعية. وقد شكلت هذه الحقوق، إلى جانب منظومة الدعم، أساساً ساعد كثيراً من السوريين على بناء مستقبل مهني وتعليمي واجتماعي داخل ألمانيا.

ورغم هذه النجاحات، يرى علي أن التجربة ما زالت تواجه تحديات حقيقية.

فمن أبرز الفجوات التي يلفت إليها تعدد الجهات والمؤسسات التي تقدم الخدمات، وهو ما يجعل بعض اللاجئين يشعرون بالحيرة أمام كثرة الجهات المختصة، فلا يعرفون إلى أين يتوجهون، وما حقوقهم، ومن هي المؤسسة القادرة على مساعدتهم.

> ألمانيا استثمرت خلال السنوات الماضية موارد مالية ومؤسساتية كبيرة في ملف الاندماج، ونجحت في بناء شبكة واسعة من الخدمات التي تساعد اللاجئين على بدء حياة جديدة.

ويؤكد أن كثرة المؤسسات لا تكفي وحدها، بل لا بد من وجود توجيه أوضح وربط أفضل بين هذه الجهات، حتى تصبح رحلة اللاجئ داخل النظام الإداري أكثر سهولة ووضوحاً.

كما يستعيد علي تجربة عامي 2015 و2016، حين أدى ارتفاع أعداد الوافدين إلى تأخر البت في طلبات اللجوء، وتأخر التحاق كثيرين بدورات تعلم اللغة، سواء بسبب ضغط الأعداد أو لأن المشاركة فيها خلال فترة دراسة طلب اللجوء كانت محدودة أو مرتبطة بتوفر أماكن شاغرة. وبرأيه، ترك هذا التأخير أثراً مباشراً على مسار الاندماج، لأن اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل هي المفتاح الأول لفهم المجتمع الألماني، ودخول سوق العمل، وبناء العلاقات الاجتماعية.

ويضيف أن تأخر البت في بعض طلبات اللجوء اليوم، بعد التحولات السياسية في سوريا، قد يعيد إنتاج بعض هذه المشكلات إذا لم تتم معالجة الملفات بسرعة ووضوح.

ومن القضايا التي ما تزال تثير نقاشاً واسعاً أيضاً اختلاف الحقوق بين أنواع الحماية المختلفة. فليس جميع السوريين يحملون الوضع القانوني نفسه، إذ تختلف الحقوق بين من حصل على اللجوء السياسي، أو صفة اللاجئ، أو الحماية الثانوية، أو منع الترحيل، ويظهر هذا التفاوت بصورة خاصة في ملف لمّ الشمل.

ويشير علي إلى أن أصحاب الحماية الثانوية كانوا من أكثر الفئات تأثراً، بعد تعليق لمّ الشمل سابقاً، ثم إعادة تقييده حتى منتصف عام 2027، فضلاً عن أن من حصل على الحماية الثانوية لا يستطيع، في كثير من الحالات، لمّ شمل زوجة تزوجها بعد وصوله إلى ألمانيا، وهو ما يترك آثاراً إنسانية واجتماعية صعبة على كثير من الأسر.

لكن نجاح تجربة الاندماج، بحسب علي، لا يعتمد على الدولة والمؤسسات وحدها، بل تقع على السوريين أنفسهم مسؤولية لا تقل أهمية، لأن الاندماج لا يمكن أن يكون عملية من طرف واحد. فنجاح هذه التجربة يتطلب شراكة حقيقية بين الدولة واللاجئين، بحيث يقابل الدعم المقدم بالجدية في تعلم اللغة، وفهم القوانين والحقوق والواجبات، والانخراط في الدراسة أو التدريب المهني أو سوق العمل بأسرع وقت ممكن.

ويرى أن اللغة والتعليم والعمل والتدريب المهني ليست فقط أدوات للاندماج، بل تمثل أيضاً الضمان الأقوى للاستقرار القانوني والاجتماعي، حتى إذا شهدت سياسات اللجوء والهجرة تغييرات في المستقبل.

كما يشدد على أهمية دور العاملين في مجالات الإرشاد والمرافقة، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توعية اللاجئين بحقوقهم وواجباتهم، وتقديم المشورة العملية التي تساعدهم على الانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى بناء حياة مستقلة وفاعلة داخل المجتمع الألماني.

وبعد أكثر من عقد على بداية التجربة السورية في ألمانيا، يبدو أن الاندماج لم يعد مشروعاً مؤقتاً، بل أصبح مساراً طويل الأمد تشترك في إنجاحه الدولة، والمؤسسات، والمجتمع، واللاجئون أنفسهم.

السؤال لم يعد فقط: ماذا قدمت ألمانيا للسوريين؟

بل أصبح أيضاً: كيف استطاع السوريون تحويل الفرص التي وفرتها ألمانيا إلى استقرار حقيقي، ومشاركة فاعلة، ومستقبل يبنونه بأيديهم؟

السلطة التشريعية بين التطور والجمود

الإصلاح الاقتصادي محرك التنمية والتطور

د. عصام شيخ الأرض

بعد الانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخ سورية، يقف أعضاء مجلس الشعب اليوم على مفترق طرق لا يتكرر إلا نادراً. دمشق التي نهضت من تحت الأنقاض لا تطلب خطبا بلاغية ولا وعودا مؤجلة، بل تطلب فعلاً تشريعياً يعيد تعريف علاقة الدولة بالاقتصاد، وينتقل بها من منطق الإدارة إلى منطق الحوكمة.

إن المجلس في دورته الجديدة لا يمثل مؤسسة تشريعية في زمن اعتيادي، بل هيئة ترسم ملامح مرحلة ما بعد الحرب، ما بعد الدمار والأسى والحرمان. هذه المرحلة لن تُقاس بعدد القوانين التي تُقر، بل بقدرتها على تحفيز الإنتاج، وكبح التضخم، واستعادة الثقة المفقودة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

المطلوب هو حزمة تشريعية استثنائية، لا تكتفي بمعالجة الأعراض، بل تعيد هيكلة البيئة المالية والقانونية من جذورها، لتكون منطلقاً لاقتصاد متوازن ومستدام.

1 - إصلاح المنظومة الضريبية

في مقدمة الأولويات يأتي إصلاح المنظومة الضريبية، ليس كأداة لزيادة إيرادات الدولة فقط، بل كآلية لإعادة توزيع الأعباء بشكل عادل وتحفيز النشاط الاقتصادي. لا يمكن لاقتصاد منهك أن ينهض تحت وطأة ضرائب تثقل كاهل المشاريع الصغيرة، التي تشكل العمود الفقري للتوظيف والإنتاج المحلي.

تخفيض الأعباء الضريبية عن هذه المشاريع ليس تنازلاً، بل استثمار في توسيع القاعدة الإنتاجية. وفي المقابل، يجب أن يقترن هذا التخفيف بتوسيع المظلة الضريبية لتشمل القطاعات غير الرسمية التي تتهرب من الالتزام، عبر نظام حوافز يشجع على الانضمام الطوعي، وعقوبات رادعة تمنع استمرار التهرب.

هذا التوازن بين التخفيف والرقابة هو ما سيخلق سوقاً أكثر عدالة، ويعيد الثقة إلى الملتزمين، ويوقف نزيف الموارد العامة.

2 - إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي

التعديلات الضريبية وحدها لا تكفي ما لم تترافق مع إعادة هيكلة جذرية للإنفاق الحكومي. فالدعم الحكومي في صورته الراهنة، الموزع بشكل عشوائي دون معايير دقيقة، يستهلك نسباً كبيرة من الموازنة دون أن يصل إلى مستحقيه الفعليين، كما يُضعف الحافز للإنتاج ويُشوه الأسعار.

التحول نحو نظام دعم موجه يعتمد على بيانات دقيقة وآليات صرف محكمة هو خيار صعب ولكنه ضروري لترشيد الإنفاق وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات الحقيقية. ويتطلب هذا التحول جرأة تشريعية لتجريد القرارات الاقتصادية من حساباتها الانتخابية الضيقة، والتركيز على بناء شبكة أمان حقيقية للفقراء، لا على إرضاء الأنفس التي تعيش على الربع.

3 - تحفيز الاستثمار وإعادة الإعمار

تتطلب مرحلة إعادة الإعمار تحفيزاً جريئاً للاستثمار، يتجاوز مجرد الإعفاءات إلى إعادة بناء بيئة قانونية جاذبة. المستثمر، سواء كان محلياً عاد من دول الاغتراب أو أجنبياً يراقب المشهد عن كثب، لا يبحث فقط عن حوافز مالية، بل عن منظومة قانونية مستقرة تحمي حقوقه وتضمن عدم تعرض استثماراته لتقلبات السلطة أو تداخل الصلاحيات.

إن تعزيز سيادة القانون الاقتصادي، وضمان حماية الملكية الخاصة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، هي الأسس التي تُبنى عليها أي حوافز أخرى. كما أن دعم القطاعات الإنتاجية، من زراعة إلى صناعة، يجب أن يكون مشروطاً بخطط قابلة للقياس، ويعتمد على معايير واضحة، بعيداً عن المحسوبية أو التوزيع الانتقائي.

إضافة إلى ذلك، تأتي تشريعات الطاقة المتجددة كضرورة أمنية واقتصادية في بلد يعاني أزمة كهرباء مزمنة، ويمكن لهذه التشريعات أن تفتح آفاقاً جديدة للاستثمار وتخفف الضغط على الموازنة العامة.

4 - السياسة النقدية واستقلالية المصرف المركزي

يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً في السياسة النقدية: كيف يمكن ضبط التضخم واستعادة قيمة العملة الوطنية دون الارتهان لسياسات خارجية؟

الإجابة تكمن في تعزيز استقلالية المصرف المركزي وتجريد قراراته من أي تدخل سياسي، مع تحديد مهامه بوضوح في الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو. هذه الاستقلالية ليست ترفاً أكاديمياً، بل شرطاً أساسياً لأي محاولة جادة لكبح جماح التضخم واستعادة الثقة بالعملة المحلية.

بالتوازي، يجب تفعيل الأدوات الرقابية لمكافحة الاحتكار، وحماية الأسواق من الممارسات الاحتكارية التي تستغل الفوضى لفرض أسعارها، وإعادة هيكلة التجارة الخارجية عبر تسهيل الصادرات الإنتاجية وتقييد الاستيراد الكمالي الذي يستنزف العملة الصعبة دون قيمة مضافة.

إقرار هذه السياسات كحزمة متكاملة سيحدث تحولاً بيئياً كاملاً للاقتصاد الوطني، ويرسل إشارة واضحة بأن سورية عازمة على بناء اقتصاد منافس، لا على مجرد إدارة أزمة عابرة.

إن اللحظة الراهنة تمثل اختباراً حقيقياً لجدية المؤسسة التشريعية في مواجهة التحديات الكبرى. الاقتصاد السوري لا يحتاج إلى وعود ترقيعية، بل إلى إصلاحات هيكلية جريئة، قد تكون مؤلمة على المدى القصير، لكنها وحدها القادرة على ضمان تعافٍ حقيقي ومستدام. الجميع يراقب أداء المجلس الجديد، من صاحب ورشة صغيرة إلى مستثمر كبير، ومن أقصى الشمال في ريف حلب إلى أقصى الجنوب في ريف دمشق، وكلهم ينتظرون أن يثبت مجلس الشعب أنه ليس مجرد واجهة شكلية، بل شريك حقيقي في بناء دولة القانون والمؤسسات. فلتكن الحزمة التشريعية القادمة هي البداية الفعلية لمسار الإصلاح، ولتكن سورية الجديدة نموذجاً للنهوض من تحت الرماد، لا بالشعارات، بل بقوانين تحمي المواطن وتحرر طاقاته الإنتاجية.

المركز الثقافي في دير الزور..

إيلاف الخليفة

بعد سنواتٍ من الانكفاء الثقافي، يعود المركز الثقافي في دير الزور ليفتح أبوابه من جديد، مُعلناً عن انطلاقِ مرحلةٍ من النهضة والإبداع. لم يعد المركز مجرد مبنى تقليدي، بل بات حاضنةً وملاذاً آمناً لمبدعي المنطقة من شعراء وأدباء وفنانين، والقلب النابض الذي يضخ الحياة في المشهد الثقافي. ومنذ إعادة تفعيله قبل شهرين، يشهد المركز حراكاً متصاعداً بفضل سلسلة من الأنشطة النوعية؛ حيث تنظم أسبوعياً أمسيات شعرية وأدبية تستضيف نخبة من مثقفي المحافظة في أجواء تعزز روح الأمل. ويبرز دور المركز في احتضان جيلٍ أدبيّ صاعدٍ من أبناء المنطقة، يمتلك طاقاتٍ شبابية ومواهب واعدة تعكس حيوية المجتمع المحلي. ولا تقتصر أنشطة المركز على الأدب فحسب، بل تمتد لتشمل عروضاً منوعة، وندوات فنية، وناديا صيفياً لرعاية مواهب الأطفال وتنميتها، بالإضافة إلى محاضرات فكرية تهدف إلى إثراء العقول، وندوات توعوية تتناول شتى جوانب الحياة.

سلمية.. مدينة المحبة والتسامح والإبداع

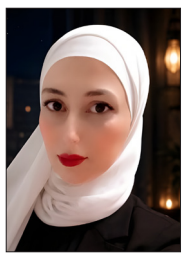

نور الحاج حسين

زائر مدينة سلمية سيكتشف منذ أن تطأ قدماه حاضرتها أنه أمام أنموذج مدني سوري مختلف، فهذه المدينة يمكن تسميتها بابنة البادية السورية، إذ تقع إلى الشرق من مدينة حماة، وتشتهر بأنها مدينة يحيا سكانها حالة أقرب إلى المثالية، حيث يرتبطون بعلاقات محبة وتسامح، إضافة إلى عادات الأصالة والضيافة التي تسود مناطق البادية السورية

تاريخ مدينة سلمية يقول بأنها ليست مدينة حديثة العهد بالوجود، إذ تمتد جذورها إلى أقدم الحضارات السورية كالحضارة الآشورية، وحضارة سومر. لكن اسمها ارتبط باسم أميرة سلوقية كانت تحمل اسم «سلاميناس».

لعبت مدينة سلمية دوراً ثقافياً هاماً حيث احتضنت في العصر البيزنطي عشرات الكنائس، وكانت تمنح اللاجئ إليها الأمان والسلام. وهي اليوم تتشكل من مكونات ثقافية ودينية متعددة، وفيها يوجد فيها المجلس الإسماعيلي الخاص بالمكون الديني الإسماعيلي، هذا المكوّن يعتبر أحد المذاهب الدينية الإسلامية.

في العصر الإسلامي أصبحت مدينة سلمية مركزاً للدعوة الإسماعيلية، وكان بعض رجالاتها آنذاك هم من أسسوا الدولة الفاطمية. تعتبر مدينة سلمية موئلاً للثقافة والفكر والأدب، حيث نشأت أول مدرسة زراعية ابتدائية في بلاد الشام فيها، إضافة إلى تبني ريادة تعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين. ظهر في القرن العشرين نخبة من المفكرين والأدباء والشعراء يأتي في مقدمتهم القاص السوري الشهير زكريا تامر، والكاتب المسرحي الشاعر محمد الماغوط والشاعر الشهير علي الجندي والشاعر فايز خضور.

بقي أن نقول إن سلمية لا تزال تحتفظ بمواقع أثرية تشهد على أهميتها عبر تاريخها. فهناك في سلمية آثار مهمة تشهد على تتالي الحضارات عليها، ففيها مقام الإمام إسماعيل وقلعة شميميس التاريخية، وفيها الحمّام الروماني.

أطفـــال بهمـــــم الرّجـــال

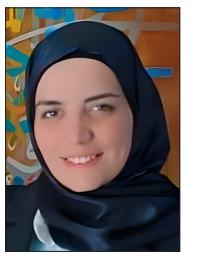

نادية داود

من بين البيوتِ المتهالكةِ، والشبابيكِ المعتمةِ في مدينتنا الطّالعةِ من رمادها، تتسلّل إلى الأسماع موسيقى مبهجة، تكسِرُ رتابةَ الضجيج، وتفتحُ نافذةً للفرح، وتُدغدغ القلبَ برنينٍ يشبه العيد، لينصاع ويحنو ويتبع اللّحن.

يُطلّ علينا محمد بعربته الصغيرة التي يدفعها بيدين صغيرتين اختبرتا خشونة الحياة، وبعزيمةٍ تدفّئ بردَ الصباح، بعد أن جالَ الحاراتِ والأزقّة، وعبَرَ الطّرقاتِ الوعرة الطّويلة.

يناديه الأطفال من النّوافذِ، وتركضُ الجدّات إلى الشّرفات لتغنّي معه، وتبتسمُ الأمهاتُ المشغولاتُ بأعمالهن، فثمّة لحنٌ يُوقظ غفلةَ الانشغال والتّذمّر، والتّعب.. ينادي:

"شعر بنات.. شعر بنات، للحلوين والحلوات"

فيلتفّ حوله الصّغار، يدير مكنةَ صنع الغزلةِ، ويضع بعض السّكّر من وعاءٍ كبيرٍ وضعه أسفل المكنة، وبدهشةٍ كبيرةٍ، يراقب الأطفالُ الحلوى وهي تتشكّل كالسّحر أمام أعينهم، يصنع لهم غيمةً كبيرةً من الحلوى، زهريّةً أو بيضاءَ تشبه أحلامهم..

يقول هذا البائع، واسمه محمد الخطيب "13 سنة"

إنّ فكرة بيع غزل البنات خطرَت له، بينما كان يبحث عن عمل، ليعيل أسرته بعد فقدان والده صغيراً، وكان عمره سنةً واحدةً حينها.

وعندما كَبُرَ، لم يتهربْ، بل أخذَ على عاتقهِ أنْ يكون سندًا لعائلته، فترك الدراسةَ واختار العمل بإرادةٍ أكبر من عمره..

قام أحد أقاربه بتجهيز عربةٍ بسيطةٍ له، ليبدأ عمله بمسؤوليةٍ وفرح كبير.

وعند سؤاله عن سبب تَوجّههِ لبيعِ الحلوى للأطفالِ قال:

"وين نلاقي رزقتنا نروح" و"الأطفال بكيّفوا عَ الغزلة، خصوصاً مع الأغنية".

فقد بحث على الإنترنت عن أغنيةٍ مناسبةٍ فكانت أغنيةُ: "شعر بنات".

أمّا هواية محمد فهي: "الحلاقة"، وقد حصل على شهادةٍ في مهنةِ الحلاقة لكنها: "ما تكسّب" كما يقول، أي لا يحصل على عائد جيّد منها، ربما يطوّر عمله بشكل أفضل في المستقبل.

وكانت فرحتة غامرة حين بادر أحد أبناء الحيّ بمنحهِ هديّةٍ بسيطةٍ اعترافاً بعزيمته وإخلاصه للعمل في هذا السن المبكّرة، في لفتةٍ تعبّر عن روح التّكافل بين أبناء الحيّ.

أثّر هذا المشروع في شخصيّته وحياته فيقول:

"غَيَّر كل شي، فجّر طاقة كبيرة عندي، وتمكّنت من شراء راوتر فضائيّ للبيت.

تعلّمتُ الصّبر، وتحمّل مشقة العمل"

يمرّ أحياناً بمضايقات الطّريق، وعبّر عن استيائه:

" في ناس ما يعاملوني منيح، يفكروني فقير وما بيعرفوا إنّي أغنى منهم"

ويقول في عزّة نفس بكلمات أكبر من عمره:

"أنا ما بشتغل بس عشان المصاري، الشّغل طاعة لله وكرامة وقيمة للإنسان".

ويعتزّ بأمّه التي تشجّعه وتمدّه بالدّعاء والطّاقة.

يوجّه محمد رسالته للشّباب في قوله:

"لا تخافوا، ابدؤوا مشروعكم، والتّجارة مو خسارة، اصبروا تلاكوا ربح في النهاية".

ويقول للصّغار:

"الغزلة كتير طيبة اشتروا منّي، مابتندموا".

"محمد" ليس الوحيد، بل هو واحد من بين كثير من الأطفال الذين كبروا قبل أوانهم، وبين عربة صغيرة وأكياس الغزلة، يترك درساً صامتاً لجيلٍ كامل:

ليست كل الدروس تُؤخذ في المدارس، بعضها يُكتَب على الطرقات بعزيمةٍ لا تعرف العمر.

يلوّح لنا محمد ويبتعد وأكياس الغزلة تلمع في سماء المدينة كشمسٍ تبتسم بعد ليلٍ طويل.

ما لا يُشبِعُ الجائعْ.. في البدءِ كانتِ الرائحةْ...

آية عدنان يوسف

قبلَ النار، وقبلَ أنْ تتعمَّدَ السنابلُ بالترابْ، كانتِ الرائحةُ وحدَها تفيضُ من شقوقِ الكونِ كسرٍّ لا يُقالْ. ليستْ أثراً عابراً في الهواء، بل الذاكرةُ الأقدمُ للجوعِ البشريِّ، والصلاةُ الأزليّةُ التي رفعَها الفقراءُ قبلَ أنْ تُعرَفَ الصلواتْ.

أيُّها العالقونَ بينَ الفجرِ وبابِ المخبزِ المُوارَبْ، يا مَنْ تركتُمْ على عتباتِ الطحينِ أحلامَكم، ومضيتُمْ تنسجونَ من خيطِ الدخانِ معاطفَ للشتاءِ القادمْ... هذا بيانُكُمُ الأخيرُ ضدَّ النسيانْ.

للخبزِ لاهوتُهُ الخاصّ. طقوسٌ لا يعرفُ قداستَها إلّا مَنْ وقفَ في طابورِ الانتظارِ يرتجفُ برداً ورجاءً. أمٌّ تفتُّ رائحةَ القمحِ في فمِ طفلِها قبلَ النوم، فيشبعُ من حلمِ الغد. وأبٌ يضحكُ ملءَ فمِهِ الفارغ، فيسقطُ من ضحكتِهِ فتاتُ وجعٍ لا يراهُ أحدْ.

تأمَّلوا وجوهَ الواقفينَ قربَ الأفران. إنّهم لا ينتظرونَ الخبزَ وحده، بل ينتظرونَ ذلكَ الوعدَ الغامضَ الكامنَ في الرائحة. ينتظرونَ البرهانَ على أنَّ للكونِ قلباً لا يزالُ ينبضُ بالدفء. ألفُ أمٍّ تفتحُ شبّاكَ المطبخِ عمداً، لا لتُخرجَ دخانَ الطبخ، بل لتُدخِلَ الرائحةَ إلى جارِها الذي لم يطبخْ منذ أيام، فينامَ

الجميعُ شبعى... بالهواء. فالخبزُ ليسَ طعاماً... الخبزُ أمٌّ تمشطُ شعرَ الحزينِ بأصابعَ من بخار، الخبزُ وطنٌ من عجينٍ في جيبِ عاملٍ منهك، الخبزُ قصيدةٌ يكتبُها الجياعُ بالصبر.

غيرَ أنَّ السؤالَ يظلُّ شوكةً في حلقِ القصيدة: ماذا نقولُ للذينَ لا يصلُهُم حتّى البخار؟ لأولئكَ الذينَ يسرعونَ الخطى قربَ المخابز، كي لا يسمعوا صوتَ قلوبهم وهي تتكسَّرُ على قشرةِ الرغيفِ الذهبيّة؟ ماذا نقولُ للأمّهاتِ اللّواتي يُضرمنَ النارَ في مواقدِ الطينِ الفارغة، انتظاراً لمعجزةٍ لا تجيء؟ وللأطفالِ الذينَ خطُّوا على الجدرانِ أرغفةً بالطبشور، ثمَّ ناموا تحتَ رسومِهِمْ جائعين، كأبطالِ حكايةٍ لم يكتبُها أحد؟

أيُّها الخبز، يا بنَ الطينِ والنار، يا طيفَ الحياة، ويا دمعَ السنابلِ حينَ تحصدُها المنجلُ عنوةً... كُنْ شاهدَنا الوحيد. اشهدْ أنَّ في هذا العالمِ الواسعِ عائلاتٍ لا إرثَ لها منَ الدنيا إلّا الانتظار، إلّا الرائحة، إلّا هذا البيان.

وحينَ تسألُ الأزقّةُ الضيّقةُ عن سكّانِها ذاتَ صباح، سيجيبُها صوتُ الخبزِ وحدَه، خارجاً من بينِ شقوقِ الحجارة: كانوا هنا... كانوا يمرُّونَ كلَّ يوم، يتنفّسونَ الحياةَ مجّاناً من ثقبِ بابِ الفرن، ثمَّ يذهبونَ إلى أيّامِهم بلا خبز... لكنْ بقلبٍ ظلَّ يخفقُ، مثلَ رغيفٍ ساخنٍ في قبضةِ الريح.

كلام دقيق

بعد أن اتهموه بالطمع وحبه للمال وسعيه ليل نهار لتكديس الملايين وانصرافه عن الحياة ومباهجها، علّق خلف مكتبه الفاره عبارة: «إذا كنت على (قناعة) بأن المصاري لا تجلب السعادة... فخلي (القناعة) تطعميك (خبز).»

سلـــوك تربـــوي

أكاد أتعجـــب لحدّ الدهشـة من أسـلوب التربية والتعامل الذي تمارسـه الكثيـر مـن الأمهات مع أطفالهن الصغار، وخاصـة أثناء رفـع جاهزيته اسـتعداداً للذهاب للمدرسة؛ إذ يتلقى كفّ ع خلقتو عندما تلبّسـو الكنزة بحجة أنه بطـيء ولا يتعلم، ثم تتناولـه ببوكـس على عضلة كتفه لتنعره في خصـره، وبعدها بدقائق كفّ ع نقرتو أثناء إلباسه جراباته، وفركـة أذن بعد ارتدائه البوط.

وفجـأة تقـوم بتبويسـه بوسـتين ع خدو وهي تقول له: "شطور بيسـمع كلام الماما". وبعد أن تضع له الحقيبة على ظهره، تنظر للسـاعة وتصرخ فيه: "يـالله قوم انقلع... هلق بتتأخرع مدرستك!"

لا تعبري الشارع يا رباب

كانت خطواتها تتسـارع وهي تمسك بيدها حقيبة جلدية سـوداء. نظرت من خلال نظارتها السميكة إلى إشارة المرور، وما لبثت أن حملقت بساعة يدها لتتجاوز الإشارة رغم أنها حمراء.

فأطلق شرطي المرور صافرة كادت تخزق غشاء طبل أذنيها، ليصيح فيها: "عندِك ولا حركة! هاتي لشوف مين إنتِ وشو بتشتغلي؟»

فقالت على استحياء: اسمي رباب... وشغلتي مدرسة. فصفر الشرطي صفرة تذكرنا بمن ربح جائزة اليانصيب قائلاً: "من زمان ناطر هالفرصة! يا الله يا شاطرة... طلّعي الدفتر واكتبي: لا تعبري الشارع يا رباب... السيارات تمر 100 مرة بالأزرق و100 مرة بالأحمر."

مهمتان صعبتان

مع الانفلات الحاصل في الأسـواق وما يجـري داخلها من بلاوي زرقا، أصبح أمـام المواطن مهمتان بمنتهى الصعوبة: الأولى: المحافظة على ما في جيبه المثقوب من مصاري جراء جشـع التجار وقليلي الضمير. والثانية: الحفاظ على ما تبقى من عقله جراء تصريحات وزارة الاقتصاد... لنفس السبب.

مصطلحات بتجنن كاريكاتير مرفق بنفس الاسم

نحـن في عالم غريـب يتم فيه التلاعـب بالمصطلحات والمفاهيم ليكتسب الذي يلبسـونه إياها لقباً أو صفة هي أبعد ما تكون عنه.فمن يسرق نتاج غيره من أبحاث ودراسـات (نسـخ / لصق) ويطبعها في كتاب باسمه... يصبـح مؤلفاً وباحثاً. ومن يسـطو وينصب على أملاك غيره وبالقانون... يصبح رجل أعمال. في حين أن من تمتد يده لأخذ رغيف خبز ليسدّ رمقه ورمق أسرته... يصبح لصاً.

البصر والبصيرة

عندمـا تُبصر بعينيك ولا تريد أن ترى حقيقـة الواقع، لا تعتب على من يرى ببصيرته، أو تحاول إيجاد الأعذار والمبررات. فهناك فرق كبير بين الرؤيا والبصر؛ فالأعمى يرى ولكنه لا يُبصر.

وكلما كثر ما في العقل من رؤية... قلّ ما يحتاج إليه الإنسـان من نظر لتصوّر الواقع.

كلام رصاص

نضال خليل

كلمة الحق بتزعل

على هامش حديث مع بعض المدافعين عن سياسات بعض الوزراء ونهجهم، تطرقنا للعديد من النقاط التي كان من المفترض اتخاذها بالتوقيت المناسـب، كـون البلد باتـت كالمريض الذي دخـل غرفة الإنعاش؛ فالتشـخيص مهـم، والعنايـة مهمـة، وسرعة التحرك لأي مضاعفات هي الأهم حرصـاً على حياة المريض. إذ مـا الفائدة لو كان فـي غرفـة العمليـات أمهـر الكوادر الطبية والتجهيزات، ومات المريض؟

رغم القناعـة بأن أي وزير أو مسـؤول حالياً قد لا يستطيع فعل المعجزات، لكنه بالمقابل عليه معرفة حجـم إمكانياته والوزارة التي يديرها، واتباع سياسـة الشفافية في وضع المواطنين بكل الظروف والتداعيات وحقيقة الواقع، ليشعروا بحجم المسؤولية ويكيّفوا أنفسهم بعيداً عن الوهم الذي أصابهم جراء كلام وتصريحات أولئك المسؤولين.

وختمت كلامي بالقول: أيها المصلحون ضاق بنا العيش.. ولم تحسـنوا عليـه القياما عزّت السـلعة الذليلـة.. حتـى بات مسـح الحذاء خطباً جسـاما وغدا القوت فـي يد الناس كالياقوت.. حتى نوى الفقير صياما يخال الرغيـف في البعد بـدراً.. ويظن اللحوم صيداً حراما

فانزعج الشـاب من ذلك، وقال بغضب ونرفـزة: هاد الكلام كبيـر وتتحمل أنت مسؤوليته. فضحكت قائلاً: هذا الكلام للشـاعر حافظ إبراهيم قبل نحو مئة عام... لكنكـم مثلما لا تقرؤون الكتـب، لا تقـرؤون الواقـع. وكلمة الحق دائماً بتزعل.

حبـوب منـع الفهـم كاريكاتير مرفق بنفس الاسم

يحـدث كثيـراً أن تدخـل نقاشـات وحـوارات مـع أصدقـاء أو معـارف حول موضـوع أو قضية بهدف الوصول لجادة الصـواب أو امتلاك خيـوط تقـودك إلـى ذلـك. إلا أن العديـد مـن تناقشـهم بقواعـد المنطق الذي لا لبس فيه، يثبتون في النهاية أنهم يتعاطون بما لا يدع مجالاً للشك: حبوب منع الفهم.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 38 الأحد 19 تموز 2026

عندما يتعب الجسد ويستيقظ العقل..

يعاني كثيرون الأرق رغم الإرهاق الجسدي، إذ يظل العقل في حالة نشاط مفرط، يعيد التفكير في مهام يومية أو ذكريات قديمة بدقة مزعجة. يفسّر الباحثون هذه الحالة بأنها نتاج بيولوجيا البقاء؛ فالدماغ تطوّر ليستجيب للتهديدات القصيرة والمباشرة، لا لضغوط العصر الممتدة مثل البريد الإلكتروني والعمل المتواصل عبر الأجهزة الذكية. حين يستشعر الدماغ ضغطاً، تُفعَّل اللوزة الدماغية وتُفرز هرمونات التوتر كالأدرينالين والكورتيزول، فيرتفع اليقظة حتى عندما يكون الجسد منهكاً.

تُفاقم الحياة الحديثة المشكلة عبر الضوء الاصطناعي، والتحفيز المستمر للشاشات، وتدفّق الأخبار، مايُبقي أنظمة اليقظة نشطة ويُعطّل إيقاع الكورتيزول الطبيعي. كما يؤدي الاجترار الذهني إلى استمرار استجابات التوتر رغم غياب الخطر الحقيقي، بينما يجعل الإرهاق الشديد الدماغ أكثر حساسية للمشاعر ويزيد القلق ليلاً.

يرى الخبراء أن فرط الاستثارة حالة بيولوجية لا ضعف إرادة، ويمكن تخفيفها عبر روتين ثابت، وتقليل التحفيز المسائي، وممارسة الرياضة، والتعرض لضوء النهار، والحد من الشاشات ليلاً. كما يُعد العلاج السلوكي المعرفي للأرق من أكثر الأساليب فعالية لأنه يستهدف دائرة القلق وقلة النوم مباشرة.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام	هيئة التحرير	لإعلاناتكم	العمليات الفنية
أسامة آغي	د. باسل أوفه لي خالد الوهب خالد معماري خالد المحمد	+963 957 244 920 +963 933 590 227	نينار برس NINAR PRESS مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press